

وثيقة رقم 6 :

مقال للقيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) نبيل عمرو
بعنوان "واقع فتح"

6 كانون الثاني/ يناير 2010

بدا واضحاً بعد مرور عدة أشهر على انعقاد المؤتمر السادس للحركة، أن التغيير المنشود ورهانا الذي كان إلى الأفضل لم يحدث، إلا إذا اعتبرنا سقوط عدد من أعضاء اللجنة المركزية والمجلس الثوري هو التغيير، وكذلك قدوم وافدين جدد إلى المؤسسات القياديتين الرئيسيتين، ومن دون التقليل من شأن الذين سقطوا، والذين نجحوا، فإن تغير واقع فتح إلى الأفضل، لا يمكن أن يتم بمجرد استبدال أشخاص بغيرهم؛ بل إن هنالك أشياء كثيرة لا بد أن تحدث كي نقول إن التغيير حصل فعلاً، وإن الحركة التي أنهكها الجمود وطحنتها الخيبات والسقطات الكبيرة، هي على طريق إنهاء كل هذا.

أولاً: استعادة الشرعية

خلال المؤتمر تحدث جميع المرشحين للمواقع، عن تعهد جازم بإنهاء الظاهرة الشاذة التي تتحمل فتح مسؤولية حدوثها، وهي سقوطها في الامتحان الذي ألفت مادته ووضعت أسئلته، وأعني بذلك السلطة الوطنية.

إن فتح هي من أسس هذه السلطة ووضع تشريعاتها وملأ شواغر مواقعها التي بلغت ما يربو على مائة وسبعين ألف عنصر وكادر وقائد من رئيس الوزراء إلى الموظف الذي يعد قهوتهم ويزيل الغبار عن مكاتبهم. وبالمقابل فإن الذين سخروا من المشروع وعملوا على تقويضه، أضحوا الأغلبية، وسادة الشرعية الدستورية وفق النظام الذي وضعته فتح ولم تغفل وضع الضمانات المريحة لحماية مصالحها فيه.

وهنا، وإذا كان مهماً حسم الجدل الكلامي حول من المسؤول عن الكارثة وهل حماس مخرجة للوطن والمشروع وللديمقراطية وغيرها من المصطلحات المتداولة في صالوناتنا إلا أن الأهم هو أن فتح إن لم تكن هي المسؤولة عن الإخفاق فهي المسؤولة عن استعادة هذا النفوذ. فأين نحن من هذه المسألة؟ هل سنستمر في إشباعهم شتماً كي يواصلوا الفوز بالإبل؟ وهل سنستمر في الا سياسة حتى تتضاعف إبل حماس في مراعيها، لنجد أنفسنا أقلية متناقصة على مستوى الوطن وعموم الحالة الفلسطينية؟

إن الإنجاز والحالة هذه، لا يقاس ببراعة التحليل ولا بتلاوة نتائج استطلاعات الرأي، التي إن صدقت في أي مكان فإنها لن تصدق في حالتنا.

إن الإنجاز أن يقف المسؤول الأول في فتح والذي هو المسؤول الأول عن كل إطار قيادي فلسطيني يعلن أين وصلنا، وما الذي أنجز من المهمة وما الذي تبقى.

إن القول اذهبوا ووقعوا الورقة المصرية على وجاهته لا يعني أننا تقدمنا خطوات فعلية على طريق مضمون نحو هدفنا، ومن يدري فقد يكون التوقيع الحمساوي هو الخطوة التي وإن ترددت حماس في الإقدام عليها إلا أنها تملك مقومات جدية للاستفادة منها أكثر منا.



ثانياً: استعادة السياسة

نحن الآن.. نقف وجهاً لوجه أمام الجدر العالية والأبواب المغلقة، وكلما أخفقنا في فتح باب ازدياد زهونا، بأننا رضينا من الغنيمة بالحفاظ على الثوابت.

وإذا كانت الثوابت هي في واقع الأمر أسس الموقف الوطني، فإن الحفاظ عليها أمر بديهي لا يستحق الزهو، لأن الزهو يكون منطقياً ومقبولاً حين يقتنع المواطن بأن هذه القيادة تجاوزت منتصف الطريق نحو هدف تحقيقها، وها هي عربة الإنجازات ماضية نحو الهدف.

لقد قال كثيرون من قادة فتح؛ وما علاقتنا بأمر هو من صلب اختصاص منظمة التحرير ثم ما علاقتنا بأمر هما هو على نحو ما من اختصاص العرب والمسلمين؟

إن علاقتنا أكثر من وثيقة في هذا الشأن، فالمفاوضات كالقتال... كانت خيارنا وقرارنا، وسواء حمل بعضنا البندقية وذهب الآخر لطاولة المفاوضات فإن من يقف وراء الاثنين هي فتح. ومن يحاسب على النجاح والفشل في الخيارين هي فتح. فهي ليست حاجة وظيفية إدارية حتى نتحدث عن الاختصاصات، إنها قائدة شعب في حال النجاح أو الفشل، فلنقل للناس أين نحن من كل هذا، وإن لم نفعل فلن يستمعوا إلينا حين نناديهم، وفي وقت الحاجة فإننا لن نجدهم.

ثالثاً: استعادة فتح

قبل كل مؤتمر نعاني من الجمود والتشرذم وتصادم الأجنداث. ويتحول الصراع الداخلي إلى عبء ثقيل ليس على الحركة وحدها، وإنما على كل المراهنين عليها والمتحالفين معها.

وحين نعقد مؤمراً، نكون قد وضعنا كل الآمال على مجرياته ونتائجها، من دون أن ندقق في أمر القدرة على تحقيق هذه الآمال. كيف هو واقع الحركة الآن وأعني هنا الوضع الداخلي؟

لقد بالغنا فيما يبدو بالحديث عن تمكن جيل من حسم صراعه مع جيل آخر لتولد لدينا حركة شابة، بقياداتها وتطلعاتها وإمكاناتها.

ومع أن أي شاب جاء للمركزية أو الثوري، قد استفاد من حق تنظيمي وكفاحي بصرف النظر عن كل ما قيل عن دقة أداء المؤتمر وكثرة الخلل فيه، إلا أننا جميعاً وقعنا في محذور التصنيف العمري للأفراد والتوصيف التعميمي للأجيال، وحين نتعمق أكثر في التفاصيل فإننا نكتشف أن آلاف ممن ينطبق عليهم تصنيف الشباب والكهول والعجائز هم الآن خارج إطار فتح بل خارج أية خانة تنظيمية، لقد تم ترشيح الأجيال بضغط من هم ضمن إطار محدد حيث لا يشكلون عشرة بالمائة من مجمل أجيال فتح، أما التسعون الذين لا يعرفون أي صلة تربطهم بفتح سوى التاريخ والاسم، فلن يكون ممكناً لحركة تواجه كل هذه التحديات والصعوبات والانتكاسات توفير مناخ موات يعملون فيه، فمن أي موقع يعملون ووفق أي خطة وكيف؟

إن فتح لم تستعد، وأداؤها رغم سوء أداء المنافس وانحطاط أداء الخصم المحتل ما يزال على حاله.

إن فتح بحاجة إلى دراسة أكثر هدوءاً لوضعها.

وهي بحاجة للتخلص من الأمراض التي زرعت في جسدها ووعيتها. وأولها مرض التصنيف غير الواقعي وغير الحقيقي وغير المفيد للأجيال والاتجاهات والانتهاكات فإن فعلت يمكن أن يتجدد الرهان ليس بالادعاء وإنما بالفعل.

وإن ظل المزهو بنجاحه يواصل زهوه، والمفجوع بسقوطه يواصل فجيئته، فكل ما كان دافعاً للتجدد والتقدم سيكون حتماً عاملاً جديداً من عوامل العودة إلى الدوران في الحلقة المفرغة. أمل أن أكون مخطئاً، فعكس ذلك هو ما أتمناه رغم أن أحداً لا يدركه!!

وثيقة رقم 7:

مقابلة مع نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) موسى أبو مرزوق حول المصالحة الوطنية، وصفقة تبادل الأسرى مع "إسرائيل"⁷ [مقتطفات]

7 كانون الثاني/يناير 2010

أجرى المقابلة علي الصالح

(.....)

س: لننتقل إلى موضوع المصالحة.. هل هناك محاولات جادة من قبل الطرفين لتحقيقها؟ هناك اتهامات متبادلة.. فتح تقول إنها وقعت على ورقة المصالحة المصرية، وحماس تتحدث عن تغيير في النص وتطالب بتعديله.. بعبارة أخرى؛ الكرة ضائعة بين الطرفين.. أين المخرج؟

ج: نحن مطالبون بالتوقيع على ورقة تم حذف عبارات منها تم الاتفاق عليها.. كان على فتح أن تذكر الراعي المصري لهذا الاتفاق، بأننا اتفقنا على كذا وكذا ولا بد من الالتزام به، لا أن تسارع إلى التوقيع وهي تعلم أن هناك عبارات محذوفة وأن هناك نقاطاً جرى استبدالها. لا يمكن القبول بأن تتفق مع طرف على شيء ويأتي راعي الاتفاق ويغير في ما تم الاتفاق عليه. هذا شيء غير مقبول.. نحن لا نطالب بمعجزات إنما نطالب بالتوقيع على ما تم الاتفاق عليه.

س: لكن في آخر لقاء معه قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) إنه لم يجر تغيير أي حرف في الاتفاق وإنه وقع على الرغم من وجود العديد من التحفظات عليه..

ج: كالعادة.. أبو مازن يدي بتصرّيات في كثير من القضايا، وأنا لا أدري كيف تصدر عنه وهو في هذا المنصب وفي هذا السن. وسأضرب لك أكثر من مثال.. لم تكن هناك تحفظات على ما تم التوقيع عليه أو الاتفاق عليه سابقاً. ووافقت حماس وفتح على معظم الأوراق.. ووافقنا على الورقة المصرية التي قدمت في سبتمبر (أيلول الماضي) التي ضمت حلولاً وسطية في قضايا لم تكن نحن أو فتح نتفق معها مائة في المائة. لكن هذه الورقة المصرية أسقطت عدداً من النقاط التي جرى الاتفاق عليها خلال ثمانية أشهر من الحوار. على سبيل المثال عندما نتحدث عن الأجهزة الأمنية، يقول النص الأصلي بضرورة إعادة بناء وهيكلية الأجهزة الأمنية، وفي النص الأخير أسقطت كلمة بناء وأصبح النص يقول: "إعادة.. وهيكلية". وهذا ليس الشيء الوحيد الذي يطرحه أبو مازن...